

## تبادل أسرى استعراضي يغطي على فشل غريفيث في إحياء مشروع كيري للتسوية في اليمن

### أسرى «الشرعية» مدنيون وأسرى الحوثي مقاتلون سيستأنفون القتال



ما لا يحتاج إلى وساطة من أحد

توليه مهامه كمبروث خاص". وأضاف بلغة المكاسب كانت الميليشيا الحوثية أكثر تحيقاً لأهدافها في عملية التبادل وأولها إعادة نحو 700 من مقاتليها وثانياً تجميل موقفها أمام العالم، وثالثاً تأكيد موقفها أمام الرأي العام اليمني في مناطق سيطرتها على أنها لم تتخل عن مقاتليها في الجبهات على أمل استغلال هذا الموقف للتشديد والتجديد لتعزيز جهدها الحربي.



منصور صالح  
تبادل أسرى بطابع حزبي استفاد منه الإخوان والحوثيون

واعتبر الباحث السياسي اليمني سعيد بكران أن ملف الأسرى هو أقل الملفات صعوبة، وعملياً جرت عمليات تبادل بين أطراف النزاع خلال السنوات الماضية دون الحاجة لجهد دولي، مشيراً إلى أن النجاح الدولي في اختراق حالة الجمود والاستسداد التي تواجه جهود السلام هو إحدى النقاط الحسنة لهذه العملية.

ولفت بكران في تصريح لـ "العرب" إلى وجود نقطة أخرى تتعلق بشمول العملية للطرف الذي تصر على استبعاد من أي حضور سياسي أو حضور في ملف المفاوضات وهو طرف المقاومة الجنوبية والوطنية في الساحل الغربي، حيث استطاعت هذه الخطوة، وفقاً لبكران، أن ترسم خارطة واضحة لأطراف الصراع الحقيقي وهم الشرعية والحوثيون والمقاومة الجنوبية والوطنية وهذا أمر هام واختراق جيد يحسب لجهود المبعوث الأممي ويجب البناء عليه لاحقاً في الدفاع بخطوات إيجابية جديدة.

أسرى ما يعرف بالشرعية، باستثناء أسرى القوات المشتركة في الساحل الغربي وبعض الجبهات، هم محتفظون من الطرقات ومن منازلهم وليست لهم خطورة على الميليشيات.

واستدرك قائلاً "التفاهات السياسية القادمة لكنها ستكون تفاهات دولية لوضع حد للحرب، ولن تكون الشرعية طرفاً أساسياً فيها، ولذلك تبدو منزعة وتعمل باتجاه التعطيل، وهذا لا يعني أنه لا توجد هناك تفاهات بين الشرعية وميليشيا الحوثي، لكنها تفاهات لا تخرج عن إطار مؤامرات ترعاها قطر وتركيا لتحقيق مصالح لا تصنع حلولاً بل تؤسس لمشكلات أكثر خطورة على أمن واستقرار المنطقة".

ووصف المحلل السياسي اليمني فارس البيل عملية إطلاق الأسرى بالخطوة المجزوءة، لكنه اعتبر تنفيذها هذه المرحلة بادرة حسنة مثنية على التنفيذ الدقيق دون عراقيل كبيرة. إلا أنه استدرك بالقول إنه "لا يمكن التعويل على هذه الخطوة باعتبارها إنجازاً كبيراً أو اختراقاً مهماً سيؤسس لحلول قريبة شاملة، ما لم تتغير منظومة التفاوض وأدواته واطره المجزأة".

ويبدو ناشطون قريبون من الحكومة اليمنية قلقهم من استمرار الميليشيات الحوثية بالتوازي مع عملية تبادل الأسرى في اختطاف واعتقال المدنيين في مناطق سيطرتها ومن ثم المبادلة بهم في عمليات قادمة.

وتعليقاً على العملية قال الصحفي اليمني رماح الجبيري في تصريح لـ "العرب" إن عملية تبادل الأسرى بين الحكومة والميليشيا الحوثية تعد من الناحية السياسية "أول اختراق للمبعوث الأممي مارتن غريفيث في الأزمنة اليمنية بعد عامين ونصف العام من منصب قائد القوات المشتركة للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن وإحالة على التحقيق "بشأن ما تم رصده من تعاملات مالية مشبوهة في وزارة الدفاع.. وما رفعتة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عن وجود فساد مالي في الوزارة".

وقالت الهيئة في بيان صدر في وقت متأخر، الخميس، إنها باشرت التحقيق في 889 قضية جنائية وتدابيرية أبرزها "شبهات فساد وتنفع واستغلال نفوذ وظيفية عامة". وأوضحت أنه تم توقيف 22 شخصاً، بينهم 13 موظفاً حكومياً و4 رجال أعمال و5 موظفين مقيمين،

عملية تبادل الأسرى التي تمت بين الحكومة اليمنية والحوثيين بإشراف الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي إنجاز جزئي في واحد من أقل ملفات الصراع اليمني تعقيداً، ويستبعد أن يكون مؤشراً على حلحلة قادمة في مسار التسوية الشاملة في اليمن التي يقودها المبعوث الأممي مارتن غريفيث من خلال خطته التي تحمل عنوان "الإعلان المشترك".

عدن - شهدت مطارات كل من سيئون وحضرموت شرقي اليمن، وعدن وصنعاء خلال اليومين الماضيين عمليات تبادل أسرى وصفها بأنها الأكبر بين الحكومة اليمنية والحوثيين بعد أن أقلت طائرات تابعة للصليب الأحمر الدولي في وقت متزامن الأسرى من الجانبين تنفيذاً لما تمخضت عنه سلسلة من الاجتماعات التي عقد آخرها في سويسرا بمشاركة ممثلين عن أطراف النزاع في اليمن.

واعتبر مراقبون أن العملية بالرغم من بعدها الإنساني، إلا أن حملة تضخيم سياسية وإعلامية رافقتها وحسنت من صورة الجهود الأممية التي فشلت في تنفيذ أي من بنود اتفاقات ستوكهولم الموقعة بين الحكومة اليمنية والحوثيين أواخر العام 2018 بما في ذلك البند الخاص بتبادل الأسرى وهو الملف الذي يعتبره خبراء أقل الملفات تعقيداً بالرغم من فشل ثلاث جولات من الحوار في العاصمة الأردنية عمان في التوصل لاتفاق يفضي لإطلاق الأسرى والمعتقلين. وتزامنت عملية إطلاق ما يقرب من ألف أسير من الطرفين مع جولة جديدة يقوم بها المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث تضمنت زيارة العاصمة السعودية الرياض بهدف تقديم آخر نسخة معدلة من خطته الشاملة لوقف إطلاق النار في اليمن التي تحمل عنوان "الإعلان المشترك" والتي تشتمل على إجراءات لوقف إطلاق النار وإعادة بناء الثقة ونزع فتيل التوتر العسكري

بذلك في العديد من المناسبات. غير أنه لم يجد المدخل المناسب لتنفيذ وعده بالنظر إلى قوة الميليشيات الشيعية ذات الارتباط بأحزاب مشاركة في حكم البلاد وتحظى بدعم كبير وغطاء سياسي قوي من قبل إيران. وقال أبو الجون إن الكاظمي قام بـ"تعيين شخصين عليهما مؤشرات أمنية لعملهما في جهاز المخابرات بالنظام السابق وعليهما شبهات التورط باغتيال المهندس".

وأضاف "التشخص الأول كان والده يشغل منصب مدير دائرة الإقامة في جهاز المخابرات في زمن النظام المقبور (نظام صدام حسين) وهو يشغل حالياً منصب مدير عام الإدارة والمالية إضافة إلى منصبه المتمثل بمدير المكتب الخاص للكاظمي في جهاز المخابرات، على اعتبار أن الكاظمي حتى اللحظة ما زال مشرفاً على الجهاز". أما الشخص الثاني وفق رواية النائب عن كتلة بدر فكان يشغل منصباً مهماً في جهاز المخابرات السابق حيث تم تعيينه مديراً عاماً للمناذ الحربية".

وتابع أن الشخصين من ضمن المتهمين باغتيال سليمان والمهندس، ولا نجد أي تفسير منطقي لهذه التعيينات من قبل الكاظمي إلا رغبته في ضرب العملية السياسية بالعراق الجديد وإعادة البلاد إلى مربع الكفاحية والحقبة المظلمة من عمر العراق".

## الميليشيات الشيعية تمهد لـ«اجتثاث» الكاظمي

بغداد - تتدرج حالة البرود التي تميز علاقة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بمعسكر الموآلة لإيران من أحزاب وميليشيات شيعية نحو التحول إلى توتر معلن، وذلك مع تواتر الانتقادات والتهم الموجهة من قبل قياديين في ذلك المعسكر للكاظمي بسبب ما يعتبره هؤلاء سياسات تصب في مصلحة الولايات المتحدة وأهدافها لاسيما الإبقاء على قواتها في العراق.

ولم يجد بعض الغاضبين من الكاظمي "أخطراً" من تهمة التواطؤ مع حزب البعث والصلوع في قتل قائد فيلق القدس الإيراني ومساعدته الميداني في العراق أبو مهدي المهندس للهجوم على رئيس الوزراء أملاً في سحب شرعية حكومته.

وتخشى الميليشيات الشيعية في العراق من أن يحدث الأتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن الوضع الأمني والإداري في قضاء سنجار معقل الإيزيديين، سابقة في مجال بسط سيطرة القوات النظامية على مختلف مناطق العراق، لاسيما تلك الواقعة بشمال وغرب البلاد والتي خضع بعضها لسيطرة ميليشيات الحشد الشعبي بعد استعادته من تنظيم داعش في الحرب التي دارت ضده بمشاركة الحشد بين سنتي 2014 و2017.

وفي حال نجاح تجربة إخلاء سنجار من الجماعات المسلحة، فإن أصوات المطالبة بإخراج قوات الحشد الشعبي من الأفضية والبلدات والمدن التي دخلتها أثناء الحرب على داعش سترتفع مجدداً مدعومة بامتعاض الأهالي من سوء سلوك ميليشيات الحشد والعراقيل التي تضعها في طريق عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية.

ويمثل السحب التدريجي للملف الأمني من أيدي الميليشيات جزءاً من المعركة الأساسية لرئيس الوزراء العراقي الحالي مصطفى الكاظمي والمتمثلة في ضبط فوضى السلاح، في إطار مساعيه لاستعادة هيبة الدولة العراقية كما وعد بذلك في العديد من المناسبات.

غير أنه لم يجد المدخل المناسب لتنفيذ وعده بالنظر إلى قوة الميليشيات الشيعية ذات الارتباط بأحزاب مشاركة في حكم البلاد وتحظى بدعم كبير وغطاء سياسي قوي من قبل إيران.

وقال أبو الجون إن الكاظمي قام بـ"تعيين شخصين عليهما مؤشرات أمنية لعملهما في جهاز المخابرات بالنظام السابق وعليهما شبهات التورط باغتيال المهندس".

وأضاف "التشخص الأول كان والده يشغل منصب مدير دائرة الإقامة في جهاز المخابرات في زمن النظام المقبور (نظام صدام حسين) وهو يشغل حالياً منصب مدير عام الإدارة والمالية إضافة إلى منصبه المتمثل بمدير المكتب الخاص للكاظمي في جهاز المخابرات، على اعتبار أن الكاظمي حتى اللحظة ما زال مشرفاً على الجهاز". أما الشخص الثاني وفق رواية النائب عن كتلة بدر فكان يشغل منصباً مهماً في جهاز المخابرات السابق حيث تم تعيينه مديراً عاماً للمناذ الحربية".

وتابع أن الشخصين من ضمن المتهمين باغتيال سليمان والمهندس، ولا نجد أي تفسير منطقي لهذه التعيينات من قبل الكاظمي إلا رغبته في ضرب العملية السياسية بالعراق الجديد وإعادة البلاد إلى مربع الكفاحية والحقبة المظلمة من عمر العراق".



بعثي متكرر.. أقبضوا عليه

## الحملة السعودية على الفساد تشمل القطاع الأمني

وكان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز قد أصدر في 2018 أمراً ملكياً بالموافقة على إحداث دوائر متخصصة بقضايا الفساد في النيابة العامة "في إطار مكافحة الفساد بكافة أشكاله والحفاظة على المال العام". وشهدت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية توسع حملة على الفساد وأكثرها جراً، حيث لم تستثن أعضاء في الأسرة الحاكمة وكبار الأثرياء ورجال الأعمال الذين خضع الكثير منهم للتحقيق وعقدت تسويات مع البعض منهم أعادوا بمقتضاها مبالغ مالية كبيرة للدولة بينما أحيل آخرون على القضاء.

والتحفظ على مبالغ وممتلكات عقارية تخص المتهمين بقيمة حوالي 602 ملايين ريال (نحو 160 مليون دولار). وفي قضية أخرى، أُلحقت الهيئة توقيف 4 ضباط جيش و5 موظفين في شركة متعاقدة مع وزارة الدفاع لتنفيذ بعض المشروعات في قاعدة عسكرية لـ"قيامهم بخضيم محررات ووقائع غير صحيحة لإثبات إتمام أحد المشروعات". كما أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عن توقيف 14 شخصاً بينهم ضابطا شرطة لاتهامهم بعدة اتهامات أبرزها "الاختلاس والرشوة ومخالفة القانون في عقود تجارية".

الرياض - لا تستثني الحملة الواسعة التي تشنها السلطات السعودية منذ سنوات على الفساد، القطاع الأمني الذي تسربت الظاهرة إلى صفوفه على غرار الكثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها. وأعلنت السلطات السعودية أن 6 ضباط في الجيش والشرطة من ضمن 45 شخصاً تم توقيفهم بتهمة التورط في قضايا فساد.

وكان أرفع مسؤول عسكري طاله التحقيق بشبهات فساد في السعودية خلال الفترة القريبة الماضية، هو الأمير فهد بن تركي بن عبدالعزيز الذي صدر في سبتمبر الماضي أمر ملكي بإقالته من